جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ
دكتوراه إسلامي
المادة: منهج البحث

المحاضرة الثانية

اختيار الموضوع وجمع الاصول ووضع الخطة

أ.د. قيس فاروق صالح

٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

اختيار الموضوع : يعد اختيار الموضوع في مقدمة الأمور التي يجب أن يضطلع بها الطالب عند قيامه بعملية البحث التاريخي، وتختلف مسألة اختيار البحث بالنسبة إلى الطالب في المراحل الأولى للتعليم الجامعي، عنها عند الباحث الذي يلتحق بالدراسات العليا لإعداد رسالة الماجستير أو الدكتوراه، فالطالب المبتدئ في الجامعة لا ينتظر منه أن يقدم بحثاً علمياً أصيلاً، غير أنه يقوم بعملية البحث من أجل الإعداد والتدريب، ولهذا فإن اختياره لموضوع البحث يتم عادة بإرشاد أساتذته الذين يشيرون عليه بمواضيع تاريخية متنوعة لها علاقة بمادة الدرس التي يكون فيها عمل البحث، وغالباً ما يكون موضوع البحث موضوعاً عاماً، ليتمكن الطالب من التعرف إليه والإحاطة به بسهولة، ويمكن للطالب أن يزيد معلوماته الأولية عن موضوع البحث المختار في هذه الحالة بقراءة المصادر والمراجع الخاصة بمادة الدرس، ومراجعة دوائر المعارف، والمعاجم التي توفر معلومات سريعة عن الإعلام والأماكن وتزود الطالب بقائمة من المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع، وبعد ذلك، يتجه الطالب إلى الكتب التي تختص أكثر بموضوع بحثه، ليستخلص منها المعلومات التي يستعين بها على إعداد البحث إن هذا النوع من البحوث يدخل ضمن البحوث القصيرة أو المقالة والمطلوب من الطالب أن ينجزه خلال الفصل الدراسي، والهدف منه كما أسلفنا، هو تدريب الطالب على استخدام المصادر والمراجع، واستعمال الوثائق والكتب المتوافرة في مكتبة الجامعة، لدفع الطالب إلى القراءة والمراجعة ومحاولة ترتيب المعلومات وتحليلها، واستخلاص النتائج، وتعويده على التفكير والنقد الحر، وبالنظر إلى ضيق الوقت وانشغال الطالب بمواد أخرى في أثناء الفصل الدراسي، وكثرة عدد ، الطلبة في الصف الواحد، يكون البحث قصيراً ومركزاً ليتمكن الطالب من إعداده بشكل جيد، وكلما تدرج الطالب في مراحل التعليم الجامعي وجب أن تكون البحوث التي يقوم بها أقل عمومية من بحوث المراحل الأولى . الطالب إلى البحوث التي يمكن أن ينجح فيها بتقديم رسالة مصغرة ، تدل على مدى تدربه وإعداده ويستخدم فيها خبراته التي حصل عليها في السنوات الدراسية السابقة، ولا يشترط في كل هذه البحوث الأصالة، وإنما الغرض منها الإعداد والتدريب للمستقبل ولا سيما إذا فكر الطالب في إكمال تعليمه الجامعي والالتحاق بالدراسات العليا .

أما البحوث التي يقع الاختيار عليها بالنسبة إلى الدراسات العليا ، فيجب أن تتميز بميزات معينة، فهي أطول وأكبر من حيث الحجم والمادة التي يجب أن تضمها، كما أنها يجب أن تتميز بالجدية والأصالة والابتكار، لأنها ستكون جزءاً أساسياً من المواد التي يجب أن يستوفيها الطالب للحصول على الشهادة العلمية، وفي مثل هذا النوع من البحوث تقع مسؤولية الاختيار على عاتق الطالب وحده، الذي يجب أن يقرأ ويطالع الكثير من المصادر التي لها علاقة قريبة، بالموضوع، وفي الحقيقة أن اختيار مواضيع البحوث لهذه الدراسات ليس أمراً سهلاً، لذلك نرى أن معظم طلبة الدراسات العليا، يلتجئون إلى أساتذتهم ليختاروا لهم الموضوعات التي يبحثونها، وهذا أمر خطير يجب التحذير منها، لأن هؤلاء الأساتذة ربما كانوا لا يعرفون ميول الطلبة أو قدراتهم الحقيقية ، فيشيرون عليهم بموضوعات لا تتفق مع هذه القدرات والميول، فيبدأ الطالب بالعمل، لكنه سرعان ما يتعثر نتيجة لعدم انسجامه مع الموضوع، أو عدم رغبته فيه واضطراره إلى اختياره اعتماداً على توجيه الأستاذ المشرف بسبب ضيق الوقت ، فتكون النتيجة تعثر الطالب وتأخره ومحاولاته المستمرة لتغيير موضوع بحثه، ولهذا يجب الانتباه جدياً إلى موضوع الاختيار، لأن أي خطأ في الموضوع قد يوقع الطالب

الباحث في متاهات يمكن أن تؤدي إلى بعثرة جهوده إن أهم ما يجب مراعاته في اختيار مواضيع البحث هي رغبة الطالب فيه، والجدة في الموضوع، وأهميته وحصر وضيق ميدانه ووفرة المادة ومصادر البحث ومراجعة والقدرة على معالجته ويجب على الطالب إذا وجد في نفسه ميلاً لدراسة موضوع ما أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية :١ ـ هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد؟

٢ ـ أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع؟

٣ ـ أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل؟

٤ ـ هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟ . فإذا كانت الإجابة بالنفي عن أي من هذه الأسئلة، على الطالب أن يحاول الكتابة في موضوع آخر، دون أن يهدر جهده في بحث لا يمكن أن تستكمل فيه عوامل النجاح . وإذا ما أعدنا النظر في الأسئلة المذكورة سابقاً، نجد أن الباحث لا يستطيع أن يبحث في أي موضوع كان، فلا تكفي الرغبة مثلاً في استمرار الباحث بالبحث، لأن المفروض أن يكون عمله مبتكراً وأصيلاً في العلم، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة، ومن الضروري الابتعاد ما أمكن عن المواضيع المطروقة، ولابأس من اختيار موضوع مطروق إذا رأى الباحث أنه يمكن أن يأتي فيه بأمور جديدة أو أنه عثر على وثائق جديدة لم يستعملها الباحثون من قبله، والمهم في الأمر أن يكون الموضوع بذاته ذا أهمية ويستحق الدراسة، لا من أجل الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه فحسب، بل لنشره فيما بعد على القراء للإفادة منه والاستمتاع به، ولهذا ينصح الطلاب باختيار الرسائل النافعة، لا تلك التي تختفي في مكاتب أصحابها، وفي ركن الرسائل الجامعية في المكتبات المركزية ، بمجرد حصول أصحابها على الدرجة التي تقدموا لها. ومن المفضل أن يكون البحث المختار ذا نفع علمي للباحث وللمجتمع، كأن يحاضر فيه إذا كان مدرساً، أو ينتفع به في تطوير تخصصه، وزيادة معلوماته في دراسة عصر من العصور أو حقبة معينة من الزمن . كذلك يجب على الباحث أن يلتزم بالزمن المحدد لإنجاز بحثه، فيكون اختياره للموضوع ضمن ذلك الإطار، إذ ينبغي ألا يختار بحثاً طويلاً لا يتمكن من إنجازه أو الإنيان فيه بجديد ضمن المدة المقررة وليس من الضروري أن يتم تحديد العنوان الرئيسي في أول الأمر، ويكفي تحديد العصر والنواحي التي تصلح موضوعاً للبحث في نطاق معين، ثم مكن التحديد النهائي بعد المضي قدماً في القراءة والبحث، ولا بد أيضاً من التأكد من إمكانية استكمال البحث، وذلك بتوافر المصادر والمراجع والمعلومات الخاصة به، وسهولة الحصول عليها في الوقت المحدد لإنجازه، كما يجب أن يكون البحث محصوراً في نطاق ضيق، وكلما كان البحث أكثر تخصصاً كان أكثر صلاحية، لأن الإحاطة بالمواضيع الواسعة عملية صعبة جدا ، لا ينجم عنها إلا المعالجة السطحية، ولا يمكن أن يكتب عنها بحث علمي تاريخي، فلا يجوز مثلاً أن يتخذ الباحث تاريخ العصر الراشدي بأكمله موضوعاً للبحث، لأنه موضوع طويل جداً، ولا يمكن دراسته دراسة عميقة في سنوات قلائل، فالمفروض أن يتخذ الطالب، إذا رغب في دراسة هذا العصر، جزءاً منه كأن يدرس حروب الردة مثلاً، أو التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو حروب التحرير في جبهة من الجبهات المتعددة في ذلك العصر . المسألة الأخرى التي يجب أن يتنبه إليها الباحث عند اختياره لموضوع دراسته ، التجرد وعدم التحيز واستعداده التام لإعلان نتائج البحث، لهذا يفترض ألا يتجه إلى المواضيع التي لا يشعر بالميل إليها، أو أنه يمكن أن يتعصب لها أو عليها، فلا يختار مثلاً موضوعاً يتنافى مع

عقيدته وعاطفته وكذلك يجب أن يحذر من المواضيع التي لا يستطيع فيها أن يكبح جموح هواه، فيفقد ميزة الموضوعية، والنزاهة العلمية والإنصاف التي يجب أن يتحلى بها الباحث وأخيراً ينبغي لدارس التاريخ الحديث والمعاصر أن يلاحظ مسألة تتعلق بالفترة التي يبدأ فيها البحث، فهناك من يرى أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر للميلاد، في حين أن آخرين يرون أنه يبدأ بعصر النهضة، كما أن هناك من يعد بداية التاريخ المعاصر منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م، في حين أن غيرهم يرى أنه يبدأ منذ حرب السبعين، (١٨٧٠م) بين فرنسا وبروسيا، غير أن المصطلح عليه لدى الدارسين أن التاريخ كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يتعدى فترة تبعد مدة خمسين سنة . على الأقل بالنسبة إلى الوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي ويرجع سبب هذا التحديد إلى إعطاء المؤرخ فرصة ليبعد قدر الإمكان عن الأحداث، حتى لا يتأثر بها من الناحية الشخصية من حيث الميول والأهواء، أو الاندفاع وراء التيار العام، الذي يمكن أن يؤثر في حكمه على الأحداث. كما له أيضاً تقديم حقبة زمنية تهدأ فيها حركة الأحداث التاريخية، ويتبلور مضمونها، وبذلك تصبح أقرب إلى التصور والدراسة والاستيعاب . وهناك سبب آخر لهذا التحديد، وذلك أن دور الأرشيف التاريخية لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء تلك المدة أي خمسين سنة، وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص عليها الدول .

خطة البحث **(Plan)**: بعد أن يتم اختيار الموضوع الذي يتفق مع اختصاص وميول ومقدرة الطالب يجب التفكير في وضع خطة أو هيكل عام مؤقت للبحث، يتوخى فيه الترتيب المنطقي المتسلسل، والوحدة في الموضوع . وتختلف المواضيع عادة في الخطة المقترحة، وذلك تبعاً لطبيعة المادة وحجم البحث، والمدة المقررة لدراسته وغيرها من المؤثرات الأخرى. وفي أي حال يمكن للطالب أن ينتفع بجهود من سبقوه، ولاسيما أولئك الذين كتبوا رسائل جامعية ناجحة، بحيث يستطيع أن يراجع تلك الرسائل التي تماثل موضوعه، وضمن اختصاصه العام. وليس معنى هذا أن الطالب الخطة نفسها التي كتبت بها تلك البحوث العلمية، بل ليسترشد بها في وضع الخطوط العامة لبحثه، مع ملاحظة اختلاف الظروف من موضوع إلى آخر ومن فكرة إلى أخرى . وفي أي حال، فإن كل خطة أو هيكل للبحث لابد من أن تحتوي على العنوان الذي يجب أن يكون مختصراً وواضحاً، ومنبثقاً من الموضوع نفسه ، والمقدمة التي تشير إلى أهمية الموضوع ومبررات اختياره ووصف البحوث التي اعتمدها الطالب بالدرجة الأولى، ثم يلي المقدمة متن البحث الذي يحتوي على أبواب وفصول بالنسبة إلى الرسائل الكبيرة، ولاسيما رسائل الماجستير والدكتوراه . أما بالنسبة إلى البحوث الصغيرة التي تقدم في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية، فلا تحتاج إلى مثل هذا التفصيل، بل يكتفى بتفريع الخطوط الأساسية للبحث على أساس سليم وأفكار منظمة، كالترتيب الزمني مثلاً، أو بحسب الأهمية، ثم تأتي الخاتمة في آخر البحث بحيث يجمل فيها الأفكار والنتائج. ولا يجوز أن تعد الخطة ارتجالاً، دون أساس مقبول، بل يجب أن تكون مدروسة، وبعد قراءات منظمة في أهم المصادر والمراجع. ولا بد من عرض هذه الخطة، على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها ومناقشتها، حتى يمكن تدارك الأخطاء منذ البداية وتوجيه الطالب التوجيه الصحيح .

جمع الأصول (التقميش) : إن اختيار موضوع البحث ووضع خطة أولية له، ما هو إلا بداية الطريق للشروع في عملية إنجاز البحث، ولا بد من الرجوع إلى الأصول أو المصادر والوثائق لجمع المادة التاريخية اللازمة لكتابة البحث ويطلق على هذه العملية اسم جمع الأصول أو «التقميش»، وقد جاءت اللفظة الأخيرة في المعاجم العربية بمعنى «جمع الشيء» . وأول من استخدمها بهذا المعنى من المحدثين هو أسد رستم . والأصول أو المصادر، ما هي إلا الآثار المتخلفة عن الأحداث التاريخية. ولهذا فهي تسمى أيضاً بالوثائق ولا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق، وإذا ما فقدت هذه الوثائق أو الأصول، ضاع التاريخ «إذ لا بديل عن الوثائق وحيث لا وثائق فلا تاريخ ، لذا، فإن الخطوة الأولى بعد اختيار الموضوع هي البحث عن الوثائق المتعلقة به . وتقسم الوثائق أو الأصول عادة إلى قسمين :

١ . الأصول أو المصادر المدونة .

٢ . المصادر المادية ، أي المخلفات الأثرية من نقوش وآثار قديمة ورثناها من الماضي البعيد أو القريب ، كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق وغيرها من المباني وأنواع الفنون والصناعات الفخارية والمنحوتات والنقود" وتصنف المجموعة الأولى أي الأصول أو المصادر المدونة إلى صنفين أساسيين وهما :

١ . المصادر الأولية (Primary Sources): وهي تضم الوثائق والكتب القديمة التي دونها المؤرخون القدماء الذين عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها أو كانوا قريبين منها. وهي تشمل أيضاً الوثائق الخاصة بأحداث التاريخ الحديث، والمذكرات الشخصية التي كان مؤلفوها شهود عيان للوقائع التي عاصروها في الحقب الحديثة التي عاشوا فيها .

٢ . المراجع الثانوية : (Secondary Sources): وهي تضم المؤلفات الحديثة التي كتبها مؤلفون معاصرون عن موضوعات قديمة وهي تعتمد في معلوماتها على المصادر الأولية . وتجدر الإشارة هنا إلى الخلط الذي يقع أحياناً بين المصادر والمراجع فهناك من يقول المصادر ويقصد بها المراجع، ومنهم من يقول المراجع ويريد بها المصادر، ومنهم من يطلق إحدى اللفظتين ويقصد بها الاثنين . ولكن لا بد من التحديد وعدم الخلط ، فالمراجع الثانوية مؤلفات حديثة ألفت لعامة القراء لتكون أنسب ما يرجعون إليه للعلم بالشيء، أو العلم بعدة أشياء، والمفروض أن مؤلفيها رجعوا إلى المصادر الأولية لدى جمع مادتهم وتأليفها، وخلاصة القول في المراجع كما يرى علي جواد الطاهر «أنها ألفت للقراء أولا، أما المصادر فهي للمؤلفين أولاً، إن المراجع لعامة طالبي المعرفة، أما المتخصصون فيذهبون إلى ما هو أبعد منها إلى المصدر أو المنبع إن شئت، ومهما تبلغ المراجع من القوة والأهمية، فهي تظل ثانوية في عمل الباحث، وثانوية جداً ويرجع إليها للإلمام بأوائل الأشياء أو للوقوف على وجهة نظر، أو رأي خاص أدلى به المؤلف الحديث . والمثال الثاني من التاريخ العربي الإسلامي، وهو خاص بمسألة فتح الأندلس، فالوثائق والكتب القديمة التي دونت هذا الموضوع ولا سيما الحوليات اللاتينية المعاصرة للفتح، والكتب العربية القريبة العهد بدخول المسلمين إلى تلك البلاد، تعد من المصادر الأولية الأصلية، لأنها عاصرت الحدث أو كان مؤلفوها قريبي الصلة بتاريخ الفتح فدونوا كتبهم هذه بالاستناد إلى الرواة الذين تناقلوا أخبار الفتح،

وأخذوها عن شهود العيان ممن شاركوا في العبور إلى الأندلس، ثم رجعوا إلى شمال أفريقيا ، وحدثوا بما كان من أمر افتتاح المسلمين لتلك البلاد، فدونت تلك الروايات في الكتب التي وصلت إلينا، والتي لا يمكن كتابة تاريخ الفتح العربي الإسلامي للأندلس دون الرجوع إليها وتحليل رواياتها بدقة بالغة . أما الكتب الحديثة والمقالات والدراسات العديدة عن الفتح العربي الإسلامي للأندلس، مما يكتبه المختصون والباحثون في هذا المجال، فهي تدخل ضمن المراجع الثانوية، التي اعتمدت تلك الأصول أو المصادر الأولية التي أشرنا إليها أعلاه، وقدمت تصوراً حديثاً مستنداً إلى الأحداث القديمة المذكورة في المصادر الأولية عن كيفية الفتح وتطور مراحله . وكان الباحثون في الغرب قد تنبهوا إلى أهمية كتب المراجع (الببليوغرافيات) بالنسبة إلى الدارسين، فأصدروا الكثير منها، والتي تختص بقطر معين، أو بشخصية معينة أو أنها ببليوغرافيات عامة , كما يتحتم عليه أيضاً أن يراجع فهارس المكتبات العامة في المادة التي يبحث عنها لأن فهارس المكتبات هي المفتاح الرئيسي وتوجد عدة أقسام أو أنواع من الفهارس منها :

١ – فهرس خاص بعناوين الكتب .

٢ – فهرس خاص بعناوين الموضوعات .

٣ – فهرس خاص بأسماء المؤلفين . للحصول على المصادر والمراجع التي يحتاجها الباحث . وفي العادة توجد وكل مصنف في المكتبة يحمل الرقم نفسه سواء تم البحث عنه تحت العنوان أو الموضوع أو اسم المؤلف، وعادة تكون الكتب كافة التي تعالج موضوعاً معيناً في مكان واحد من رفوف المكتبة، وذلك لتمكين الباحث من اختيار ما يريد وبأسرع وقت ممكن فإذا ما عثر الطالب على رقم أحد الكتب في موضوع بحثه فسيجد على الرف الذي فيه الكتاب كتباً أخرى تخص الموضوع. ويسمح في أكثر مكتبات الجامعات في القطر لطلبة الدراسات العليا والأساتذة بالدخول إلى أماكن الكتب واختيار تلك التي يرغبون في استعارتها، في حين أن موظف المكتبة في المغرب العربي هو الذي يتولى هذه العملية، فيحضر الكتب إلى من يطلبها . ويجد طلبة الدراسات الأولية في مكتبة القسم فرصة أوسع وأيسر للحصول على ما يريدونه من كتب لأنها متخصصة أكثر وتضم نسبة عالية جداً من كتب التاريخ . كما ينصح الطالب أيضاً بالاطلاع على فهارس المجلات العلمية المتخصصة للاستفادة من البحوث القريبة الصلة موضوعه، مثل فهارس «مجلة سومر، ومجلة المجمع العلمي العراقي، ومجلة المؤرخ العربي، ومجلة آداب الرافدين، ومجلة التربية والعلم، ومجلة دراسات، ومجلة العلوم الاجتماعية ومجلة أوراق»، وغيرها من المجلات التي تصدر في داخل القطر وخارجه، ولاسيما المتخصصة بالتاريخ بعامة، أو بفروع خاصة منه . وتكون مهمة من بضطلع بالكتابة في موضوع لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، أصعب في عملية البحث عن الوثائق والمصادر الأولية الأصلية. فلا بد له من الاطلاع على الأصول التاريخية اللازمة لدراسته ، ولاسيما تلك التي لا تزال مخطوطة لم تر النور، ومحفوظة في مختلف المكتبات الأرشيف العالمية، وفي بعض المواضيع يكون الكشف عن وثائق هامة هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في البحث أو العدول عنه إلى موضوع آخر «والباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً تنقص قيمة بحثه العلمية، أو تتضاءل أو تنعدم مهما بذل من مجهود» . ويلاقي الباحثون صعوبات كثيرة في سبيل العثور على هذه الوثائق، ولاسيما إذا لم تكن مفهرسة في دور

الأرشيف التابعة لها ، وعلى الباحث في كثير من الأحيان أن يشد الرحال إلى أماكن متعددة لغرض الحصول على مثل هذه المصادر الأولية، بحيث لا يقتصر الباحث على العمل في أرشيف واحد، أو مكتبة واحدة، بل يفتضيه البحث العلمي أن يتجه إلى العمل في دول كثيرة. فعلى سبيل المثال، إن الباحث في تاريخ المغرب والأندلس والذي يعد رسالة علمية في هذا التخصص، لابد له من زيارة مكتبة الأسكوريال في أسبانيا للبحث عن المخطوطات التي تخص موضوعه ، كذلك الأرشيف الإنكليزية التي تضم الوثائق غير المنشورة الخاصة بهذه البلاد وهي تضم :

١ – وثائق دائرة السجلات العامة في لندن (P.R.O)

ا. وثائق وزارة المستعمرات (.C)

ب – وثائق وزارة الخارجية (.F)

٢ – وثائق وزارة الهند (I.O.R) ولابد لدارس تاريخ هذه الأقطار في العصر الحديث من أن يطلع على دور الأرشيف التركية، ولاسيما الأرشيف الرسمي في استانبول (باش وكالت أرشيفي)، الذي يضم الكثير من الوثائق الخاصة بالوطن العربي، الذي خضعت أجزاء عديدة منه للإمبراطورية العثمانية، وفي هذه الوثائق يمكن أن يجد الباحث المراسلات الرسمية، أو التعليمات أو الأمر أو التقارير الخاصة بهذه الأقطار . ويستحسن أن يستخدم الطالب في أثناء إعداده فهرساً عاماً لمصادره ومراجعه، نظام البطاقات أو الجذاذات، التي تكون بأحجام معينة ويخصص لكل كتاب بطاقة واحدة ويكتب اسم المؤلف كاملاً في أعلى البطاقة، مع تاريخ وفاته، وتحته عنوان الكتاب ، ثم اسم المحقق أو المترجم إن كان الكتاب محققاً أو مترجماً ثم رقم الطبعة، ومكان الطبع ودار النشر وزمانه والجزء. كذلك يدون على البطاقة رقم الكتاب واسم المكتبة المتوافرة فيها، أو صاحب الكتاب، إن كان مستعاراً من صديق، أو كلمة (خاص) إن كان ملكاً شخصياً، وكلما عثر الباحث على كتاب جديد يتصل بموضوعه أعد له بطاقة جديدة . وترتب هذه البطاقات بحسب التسلسل الزمني بالنسبة إلى المصادر الأولية، ويستند إلى تاريخ وفاة المؤلف في هذا المجال. وتوفر هذه الطريقة للباحث نقطة البداية، فيبدأ بالمصدر الأقدم، وكذلك يمكن أن ترتب بحسب طريقة ألف باء. ويرى علي جواد الطاهر أن من الأفضل ترتيب المصادر الأولية بحسب التسلسل الزمني، أما المراجع فيمكن ترتيبها بحسب طريقة الألفباء.

١. عبدالواحد طة ذنون ,اصول البحث التاريخي .
٢. صفت الشرقاوي , أحب التاريخ عند العرب .
٣. السخاوي , الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ .
٤. طه باقر , طرق البحث العلمي في التاريخ والاثار .
٥. احمد بدر , اصول البحث العلمي .
٦. اسد رستم , مصطلح التاريخ .
٧. عبدالعزيز سالم , التاريخ والمؤرخين العرب .
٨. حسن عثمان , منهج البحث التاريخي .
٩. صلاح الدين المنجد , قواعد تحقيق المخطوطات.